في إطار مناقشة سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين

رئيس الغرفة استقبل محافظ سيناء والسفير المصري

استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم والنائب الأول للرئيس خالد الصقر صباح أمس اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء لدى جمهورية مصر العربية، وحضر اللقاء السفير المصري لدى الكويت عبدالكريم سليمان.

وتأتي هذه الزيارة في إطار مناقشة سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأشاد الغانم بالعلاقات الأخوية المتينة التي تربط البلدين الشقيقين موضحا انها مقبلة على مرحلة جديدة خاصة بعد الزيارة التي قام بها فخامة عبدالفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية إلى دولة الكويت ولقائه مع وفد الغرفة الذي تم فيشهر يناير الماضي، وكذلك الزيارة التي تلتها لمعالي المهندس إبراهيم محلب - رئيس مجلس الوزراء المصري إلى دولة الكويت واللقاء الذي تم مع القطاع الخاص الكويتي في بداية شهر فبراير الحالي، والذي أكد من خلاله على أن الحكومة المصرية قد استحدثت العديد من القوانين التي من شأنها أن تجذب الاستثمارات الأجنبية وتزيل العوائق السابقة. ونوه الغانم بمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي سيعقد في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة 13 - 15 مارس 2015، معربا عن أمله في أن يحقق أهدافه المنشودة ويكون انطلاقة جديدة لتشجيع وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة.

الغانم مستقبلاً محافظ سيناء والسفير المصري

ومن جانبه أعرب سعادة المحافظ عن تقديره للجهود التي تقوم بها الغرفة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، ثم أوضح أن منطقة جنوب سيناء تتميزبالعديد من المقومات التي تجذب المستثمر الأجنبي خاصة في مجالات السياحة موضحاً أن مدينة شرم الشيخ تعد من الوجهات الهامة عالميا خاصة فيما يتعلق بالسياحة، بالإضافة إلى ذلك أوضح سعادة الحافظ أن مدينة جنوب سيناء تمتلك ثروات طبيعية هائلة في مجالات النفط والغاز، المعادن، والمياه الجوفية.

وفي نهاية اللقاء قدم الغانم هدية تذكارية فودة عبارة عن مجسم كريستالي لمبنى الغرفة.

وضع تصورات لآلية التمويل وتكريس الجهود حول الانتهاء من ترسية المشروع الجديد

الهاجري: تشييد مبنى جديد لجمعية المحاسبين والمراجعين يحاكي العنصر الجمالي للمشروعات التي تقام في الكويت

قال مرشح القائمة المهنية لإنتخابات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ضاري علي الهاجري أن القائمة وضعت مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ستعمل على تنفيذها وتحقيقها على أرض الواقع حال فوزها بإنتخابات مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الانتخابات المزمع إجراءها خلال الجمعية العمومية للجمعية في الأسابيع القليلة المقبلة.

وأعتبر الهاجري أن من أبرز الأهداف هو بناء مقر جديد للجمعية بما يتناسب والأغراض التي انشئت من أجلها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مبينا أن الإستراتيجية التي وضعتها القائمة المهنية لتنفيذ هذا الهدف تتلخص في تكريس الجهود المكثفة حول الإنتهاء من ترسية مشروع المبنى الجديدة للجمعية ضمن فترة زمنية محددة مع مراعاة توفير التمويل اللازم لإنشاء المشروع.

وأكد الهاجري عزم القائمة بذل الجهود كافة والتواصل مع مختلف الجهات المعنية بموضوع ترسية مشروع مبنى الجمعية الجديد وتسريع العملية كي يتسنى الوصول إلى تشييد مبنى جديد يتناسب مع التزايد المطرد في عدد أعضاء الجمعية العمومية ونشاطات الجمعية الإجتماعية والمهنية، خصوصا أن تلك النشاطات المتعلقة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة على الصعيد المحلي والاقليمي من خلال عقد وإستضافة ندوات ومحاضرات ونشاطات تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية على حد سواء.

وأشار الهاجري إلى وجود عدد من المقترحات والآليات والتصورات التي تناقشها القائمة المهنية في موضوع تمويل بناء المقر الجديد للجمعية كي يتسنى الوصول الى أفضل السبل والطرق للحصول على التمويل الكافي لتشييد هذا المقر الحيوي.

ضاري الهاجري

وشدد على أهمية وجود مقر جديد للجمعية يضم العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة ويعمل من أجلهم ويجمع طاقاتهم بما يحقق حاجاتهم ويساهم في تنظيم جهودهم لخدمة المهنة ونشر الثقافة المهنية على كافة الأصعدة بما يعود بالفائدة على دولة الكويت.

وأكد أنه حال فوز القائمة بالإنتخابات فانها ستعمل على التوافيق مع أعضاء الجمعية جميعا في المواضيع الإستراتيجية الخاصة بالجمعية بما فيها المقر الجديد للجمعية كونه موضوع بالغ الاهمية ويطال كافة الأعضاء العاملين والمنتسبين للجمعية والعاملين أيضاً في هذه المهنة.

وبين أن التطورات المتسارعة التي شهدتها الساحة المحلية على الصعيد الإقتصادي أوجبت ضرورة التفكير جديا ببناء مقر جديد للجمعية خصوصا اذا ما أخذنا بعين الإعتبار المبنى الحالي (القديم نوعا ما) والمهلة التي منحتها الحكومة لجمعيات النفع العام والتي تنتهي في شهر يونيو 2016 بالإضافة إلى التطورات في البنية التحتية التي تشييدها حكومة دولة الكويت بجوار هذا المبنى من طرقات وجسور وغيرها.

وأكد الهاجري أيضا أن حرص القائمة على منفعة الجمعية وأعضائها إضافة الى الحرص على العنصر الجمالي للكويت ومواكبة التطورات التي تشهدها البلاد هما الأمران اللذان دفع القائمة للتفكير جديا بمبنى جديد ووضع تصورات وآليات لتمويل هذا المبنى.

«برقان» يقيم ندوة حول شؤون الخزينة لعملائه

نظمت إدارة الإستثمارات والخزينة لدى بنك برقان مؤخرا ندوة حول شؤون الخزينة لعدد من عملاء البنك من الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وذلك في في مقر بنك برقان الرئيسي. وتضمنت الندوة عرضا مفصلا عن الإتجاهات الأخيرة للعملات وتحليل نتائجها المحتملة في المستقبل قدمت من قبل السيد بيتر فرانك، الرئيس العالمي لاستراتيجية الصرف الأجنبي لدى بانكو بيلباو فيزكايا أرجنتاريا، المجموعة المصرفية الرائدة.

وذكر أمين الخزينة بالوكالة في بنك برقان عبدالله معرفي، خلال كلمته الترحيبية أن الأمر فرانك يحظى باحترام كبير على الصعيد الدولي منذ انضمامه لمجموعة بانكو بيلباو فيزكايا ارجنتاريا في عام 2012، بالإضافة إلى تصنيفه الأول في مجال تخصصه من قبل وكالة بلومبرغ و رويترز و استطلاعات FX الأسبوعية.

واستعرضت الفعالية، التي اقيمت على مدار يوم واحد وكانت بمثابة منصة مثالية لتواصل جميع المهتمين بالأمور المتعلقة بالتداول في العملات الأجنبية الى جانب طرق تطوير قطاع الخزينة، وبحث سبل تطبيق أفضل الممارسات في مختلف جوانب هذا القطاع من قبل السيد فرانك الخبير الاستراتيجي في قطاع العملات الأجنبية. وتناول الحدث ثلاثة مواضيع مهمة عن العملات الأجنبية هي «اليورو: استمرار هبوطه عن حجم التيسير الكمي QE» و«الدولار الاميركي: صلابة وأمان وتفوق كلي، ولكن إلى متى؟» و«الليرة التركية: تقرير اقتصادي عن نظرته المستقبلية».

وفي هذا الصدد، قال السيد روبيرت فروست - رئيس مديري إدارة الاستثمار و الخزينة لمجموعة بنك برقان: «إنه لمن دواعي سرورنا أن نستضيف أحد أهم الخبراء في العملات الأجنبية، إذ لطالما كان بنك برقان ولا يزال يعمل جاهدا لتزويد عملائه بالتحديثات المطلوبة لإبقائهم على قمم الإطلاع والمعرفة الكاملة بكل ما يدور في عالم المال والأعمال، فنحن نؤمن أن تجربة بيتر فرانك في مجال اسواق العملات العالمية التي تفوق 25 سنة من الخبرة، هي بمثابة منصة مثالية فيما يتعلق بالموضوعات التي تمت مناقشتها خلال هذا الحدث. ونتطلع لإستضافة ندوات مشابهة في المستقبل لعملائنا.»

في خطوة جادة لسرعة وتيرة تخفيض ديون الشركة وتحجيم المخاطر

«القلعة» تدرس إمكانية التخارج من الاستثمارات الرئيسية المتبقية بقطاع الأغذية

أعلنت امس شركة القلعة «كود البورصة المصرية «CCAP.CA»، وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية الأساسية بمصر وافريقيا عن تكليف المجموعة المالية هيرميس للترويج وتغطية الاكتتاب (EFG Hermes Investment Banking)بدراسة إمكانية التخارج كليا من الاستثمارات التابعة في قطاع الأغذية، والتي تشمل شركة الرشيدي الميزان صاحبة العلامة التجارية الأكثر رواجا في صناعة الحلاوة والطحينة بمصر، ومزارع دينا التي تعد اكبر مزارع الألبان التابعة للقطاع الخاص في مصر وافريقيا واكبر منتج للحليب المبستر في مصر.

احمد هيكل

وافصحت القلعة يوم الاثنين الماضي في بيان إلى البورصة إنها تسعى لجمع ما يقارب الـ 300 مليون دولار من عمليات التخارج على المدى المتوسط.

تجدر الإشارة إلى احتدام المنافسة بمشهد الدمج والاستحواذ في مجال الأغذية المعبأة في مصرخلال الأونة الأخيرة، وهو ما علق عليه أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، مشيراً إلى أن اكثر من جهة ابدت الاهتمام باستثمارات القلعة في قطاع الأغذية وأن الشركة ملتزمة تجاه المساهمين بدراسة جميع الخيارات المتاحة في هذا الشأن.

وأوضح هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، أن عمليات التخارج التي تُقدم عليها الشركة تهدف إلى تسريع وتيرة تخفيض ديون القلعة بالتوازي مع تمويل فرص النمو بالاستثمارات الرئيسية، وتحديدًا مشروعات قطاع الطاقة ذات الأبعاد الوطنية، ومنها مشروع شركة مشرق لتخزين وتداول المنتجات البترولية في قناة السويس ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية تحت مظلة شركة طاقة عربية.

واختتم هيكل أن هذه المستجدات من المتوقع أن تثمر عن التعجيل بعودة شركة القلعة إلى حيز الربحيةخلال عام 2015 بدلا من العام المقبل.

زيادة تركيز الموارد المتاحة على مشروعات الطاقة والأسمنت والقطاعات الرئيسية الأخرى للشركة

«الكوت» تحقق 4.9 ملايين دينار أرباحاً في نهاية 2014

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية "الكوت" تحقيقها 4ر9 مليون دينار كويتي ارباحا في نهاية ديسمبر 2014 بربحية بلغت 56 فلسا للسهم مقارنة بارباح بلغت 5ر26 مليون دينار بربحية 7ر59 فلس للسهم للفترة ذاتها من عام 2013.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع سوق الكويت للاوراق المالية "البورصة" أمس إن مجلس ادارة الشركة اوصى بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 40 في المئة و 10 في المئة أسهم منحة من القيمة الاسمية للسهم للسنة المالية المنتهية 2014.

وأضافت أن اجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 4ر27 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقابل حقوق مساهمين بلغت نحو 7ر25 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وذكرت أن اجمالي موجودات الشركة بلغ 6ر31 مليون دينار مقابل مطلوبات بلغت 23ر4 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت حوالي ثمانية ملايين دينار للفترة ذاتها من عام 2013.

وتأسست الشركة عام 1993 وادرجت في البورصة عام 2002 براسمال مدفوع بلغ حوالي 8ر82 مليون دينار ومن اغراضها انتاج الكلورين والصودا الكاوية غاز الهيدروجين المضغوط.

معدل الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية بلغ 3.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي

«إديوير»: دول الخليج تستثمر 61 مليار دولار على التعليم لدعم اقتصاد المعرفة في القرن الحالي

دبي: أكدت «إديوير» الشركة الرائدة في توفير منتجات وخدمات التعليم الشاملة المبنية على التكنولوجيا في المنطقة العربية أمس، أن تغيير أساليب التعليم لتتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين أمر حتمي وأن قطاع التعليم يجب أن يشهد تحوّلا شاملاً لإعداد الأجيال للوظائف المستحدَثة التي لم يتمّ ابتداعها بعد. وقالت الشركة، التي ستناقش التحدّيات التي يواجهها المعلمون والآباء وقطاع الأعمال خلال منتدى مايكروسوفت العالميّ الذي يُنظّم في دبيّ في الفترة ما بين 22 و23 فبراير، أن الجيل التالي يجب أن يتسلح بمجموعة من المهارات تختلف عن تلك التي كان يمتلكها آباؤهم إذا أراد أن يدخل إلى سوق العمل المستقبلي. ولأن المنطقة تنفق 3.8% من إجمالي ناتجها المحلي أو 96 مليار دولار أميركيّ من الإنفاق الحكومي، على التعليم سنويًا ، فإن هذا الهدف ليس مستحيلاً، وفقا لـ«إديوير».

ستسهم التغييرات السريعة التي تحصل في العالم في التأسيس لوظائف ذات طبيعة جديدة كما ستؤدي إلى إنقراض وظائف موجودة حاليا، وهنا يأتي دور التكنولوجيا في إعداد الجيل الجديد اليوم للدخول إلى سوق العمل في المستقبل. ويجب أن تشهد بيئة التعليم عملية إصلاح شاملة ترتكز على التكنولوجيا مع تأصيل مبادئ الابتكار والإبداع والتعاون ووضعها في قلب العملية التعليمية. وتخلق التكنولوجيا اليوم وظائف جديدة معقّدة تحتاج إلى تفكير مبتكر ومبدع. وقد قدّرت دراسة أجراها البنك الدولي بأن نحو 20 في المائة من الوظائف في المنطقة ستكون مرتبطة بقطاع الإنترنت والتكنولوجيا في عام 2020.

صرّح خالد روضة، المدير العام بالإنابة في «إديوير»: «وجدت دراسة أخيرة أن 65% من الجيل الجديد اليوم سيعمل في وظائف لم يتمّ ابتداعها بعد، حيث أنها ستكون وظائف مرتبطة باقتصاد المعرفة، والعالم يتغيّر بوتيرة سريعة مولّدا الحاجة للتعليم الذاتي والتعلّم المستمر لمدى الحياة. وفي سوق العمل الحالي، يريد أصحاب العمل توظيف أشخاص متعدّدي المواهب والمهارات تتضمّن سيرتهم إنجازات تعليمية مستمرة وقدرات في مجال القطاع الرقمي، تبرهن على كفاءتهم وإبداعهم وتفكيرهم المتطوّر.»

يُذكر أن المنطقة العربية تمتلك إحدى أعلى معدلات النمو السكانيّ في العالم فضلاً عن أعلى معدلات البطالة بين الشباب على المستوى العالمي أيضاً، والتي تبلغ 25%. وستستمر هذه الأرقام في وضع ضغوط على سوق العمل في المنطقة في السنوات القادمة، خاصة مع دخول الجيل الجديد من الشباب إليه. ولمواجهة تحدّي البطالة، يجب التأكد من أن لدى جيل الشباب المهارات اللازمة للوظائف الجديدة التي تنشأ في سوق العمل.

اهتمام خليجي كبير بالتعليم

تابع خالد روضة: «يمكن أن تشكل التكنولوجيا في مجال التعليم الفرق بين النجاح والفشل. وإذا ما استخدمت على نحو سليم فإن الموارد يمكن أن تقود المنطقة إلى ازدهار كلي. ففي كل عام، يتخرّج أربعة ملايين طالب وطالبة في التعليم الأساسي في المنطقة العربية. واليوم، تضم منطقة الخليج نحو 11.1 مليون طالب وطالبة وهذا الرقم من المتوقع أن ينمو إلى 11.6 مليون بحلول عام 2016. ولاننا نعرف أن المتوسط العالمي أو 25% من الأطفال تحت سن الخامسة يستخدمون الإنترنت وواحد من بين كل أربعة مراهقين (23%) يمتلك جهاز لوحي وتسعة من بين كل عشرة (93%) مراهقين يمتلكون جهاز كمبيوتر أو يستطيعون استخدام جهاز كمبيوتر في البيت، فقد أصبح من المؤكد أن التحوّل الاقتصادي القائم على التكنولوجيا بات على الأبواب.»

تدرك الحكومات في المنطقة أهمية هذا التحوّل الجذري في التعليم وهي تخصّص ميزانيات كبيرة من أجل الانتقال إلى التعليم الذي يتوافق مع القرن الحادي والعشرين ويلبي حاجات اقتصاد المعرفة. ففي المملكة العربية السعودية، رصدت الحكومة 22 مليار دولار أميركي لتحسين التعليم ليلبّي حاجات القرن الحادي والعشرين. كما رصدت دولة الإمارات 21%. أو 2.6 مليار دولار أميركي، من ميزانيتها الإتحادية على التعليم في عام 2014. ويُقدّر أن يصل الإنفاق على قطاع التعليم في المنطقة العربية إلى 96 مليار دولار أميركي هذا العام، علما أن حصة منطقة الخليج وحدها تبلغ 61 مليار دولار أميركي. ويُقدّر سوق التعليم الخاص في المنطقة العربية بـ 11.2 مليار دولار أميركي حيث تصل حصة منطقة الخليج من هذا السوق إلى 5.5 مليار دولار أميركي.

ستستعرض «إديوير» خلال منتدى مايكروسوفت العالمي أدواتها للتعليم الرقمي للقرن الحادي والعشرين والهادفة إلى جمع وترتيب المكوّنات التحليلية من أجل اتخاذ القرارات في المدارس ولتحديد الأساليب التي تساعد على اكتساب مهارات مثالية لإعداد الجيل الجديد لدخول سوق العمل الصعب في المستقبل.

إذا ما نظرنا إلى المستقبل، فإن التقديرات تقول أن حوالي 50% من الوظائف الحالية ستصبح مؤتمتة. وتظهر البيانات أن الوظائف النمطية المعرفية ذات الدخل المتوسط تحتقق بسرعة أو يتمّ الارتقاء بالمهارات المطلوبة لتاديتها. وفي الوقت ذاته، فإن الوظائف الإبداعية والتحليلية غير النمطية في مجال التصميم والتسويق والبحوث والهندسة تتزايد. ولإعداد الطلاب للمستقبل، تقدم «إديوير» للمدارس مجموعة من الأدوات تساعدها على تحفيز الطلاب على التعلم الصارم وتعدّهم لطرح الأسئلة الصحيحة.

قال خالد الشريف، المدير التنفيذي في «إديوير»: «نحن نهتم بتطوير وتحسين التعليم في المدارس، ولذلك صمّمنا حلاً يعتمد على الإنترنت والاتصالات والتقنية ويقدّم مجموعة مثيرة من المنتجات والخدمات التي تجعل الطلاب أكثر ارتباطاً بالتعليم وتشجّعهم على تطوير المهارات المطلوبة. ويجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بتحديث أساليب التعليم المتبعة في المدارس من خلال دمج مثل هذه الأدوات التي ستساعد في إدارة العملية التعليمية وفي ملاءمتها وفقاً لحاجات الطلاب، بما في ذلك الطلاب ذوي الحاجات الخاصة.»